

لا بد من مقتضا عليه في النصف فافتح البيع فيه لظهور ما استعمل
بالبيته لولا بيته صاحبه بخلافه قال في ذلك فدل بحصول الفاضل
حيث يكون له ان يخلد جميع لانه يبيع الفل فم يبيع بيته فلو
ذكر في احد منهما ناسخا فهو الاخر لانه لا يبيد الشراء في زمان
لان ناسخه فيما قبل فانه يقع الاخر به فاق وفل احداهما فم يوقف
الاخر فهو لصاحب الوفاء بثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخر
ان يكون قبله او بعد فلا يفضله بالمشكوك ان لم يتركه وانما وقع
احدهما فيضه او في وقته ومناه ان في ذلك لانه ملكه من قبضه بولا
على سوا سائر اية في لانه استويا في الزمان فلا يفسد البدل ان يسه
بالشك والاول في الاخر في ما لا يبيد الا ان يشهد وان شراؤه
فيل شرا صاحبه البدل ان الصريح بنوف اللذلة **قال** وان ادعى
احد ما شرا الاخره وبيضا معناه من صاحب البدل واما ما بيته
و لا ناسخ معهما فالشراء اوله لان الشراء اولى للكونه مقاربه
من الجانبي و لانه يثبت الملك بنفسه فالملكه اليه بنوف على
القبض والاشارة والصدق فمع القبض لما يثبت في البيه والقبض
والصدق في سواه حتى يفضي بينهما لا استغناءهما في وجه التبرج ولا ترجيح
بالقبض لانه يرجع الى الملك ولا يرجع لمخبر فاقم في احوال وهذا فيما
الاول في البيع
الصدق
الاشارة
القبض
الملك
الاشارة
القبض
الصدق
الملك
الاشارة
القبض
الصدق
الملك

لا بد من مقتضا عليه في النصف فافتح البيع فيه لظهور ما استعمل
بالبيته لولا بيته صاحبه بخلافه قال في ذلك فدل بحصول الفاضل
حيث يكون له ان يخلد جميع لانه يبيع الفل فم يبيع بيته فلو
ذكر في احد منهما ناسخا فهو الاخر لانه لا يبيد الشراء في زمان
لان ناسخه فيما قبل فانه يقع الاخر به فاق وفل احداهما فم يوقف
الاخر فهو لصاحب الوفاء بثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخر
ان يكون قبله او بعد فلا يفضله بالمشكوك ان لم يتركه وانما وقع
احدهما فيضه او في وقته ومناه ان في ذلك لانه ملكه من قبضه بولا
على سوا سائر اية في لانه استويا في الزمان فلا يفسد البدل ان يسه
بالشك والاول في الاخر في ما لا يبيد الا ان يشهد وان شراؤه
فيل شرا صاحبه البدل ان الصريح بنوف اللذلة **قال** وان ادعى
احد ما شرا الاخره وبيضا معناه من صاحب البدل واما ما بيته
و لا ناسخ معهما فالشراء اوله لان الشراء اولى للكونه مقاربه
من الجانبي و لانه يثبت الملك بنفسه فالملكه اليه بنوف على
القبض والاشارة والصدق فمع القبض لما يثبت في البيه والقبض
والصدق في سواه حتى يفضي بينهما لا استغناءهما في وجه التبرج ولا ترجيح
بالقبض لانه يرجع الى الملك ولا يرجع لمخبر فاقم في احوال وهذا فيما
الاول في البيع
الصدق
الاشارة
القبض
الملك
الاشارة
القبض
الصدق
الملك

وهذا عند ابي يوسف **قال** في بيع الشراء والبيع في المثل في الفقه
لانه اكد العمل بالبيته في تقديم الشراء اذا التزم في عا عين
مملوك للغير صحيح ويجب فيه عند غلبة تسليمه وان ادخل اصحابها
رهنه وبيضا في الاخره وبيضا واما ما بيته فالرهن اولى
هذا استحسانا في الغالب اولى لانها يثبت الملك والرهن
لا يثبت وجه الاستحسان المقبوض حكم الرهن معنوي وحكم
البيته غير معنوي وعند الفهم اولى بخلاف البيه بشرط العوض لانه
بيع اثناءه والبيع اولى من الرهن لانه عند ضمانه يثبت الملك
ومعنى والرهن لا يثبت الاعتماد الملك مع الصورة وكان البيع
اوله فكذا البيه بشرط العوض وان افا ما اخراجا البيه على الملك
والناسخ فاصحاب الناسخ الاقدم اوله لانه اقبل انه اولى بالملك
فلا يملك الملك الا من جهه فيه ولم يبق الاخر منه **قال** ولو ادعى الذي

لا بد من مقتضا عليه في النصف فافتح البيع فيه لظهور ما استعمل
بالبيته لولا بيته صاحبه بخلافه قال في ذلك فدل بحصول الفاضل
حيث يكون له ان يخلد جميع لانه يبيع الفل فم يبيع بيته فلو
ذكر في احد منهما ناسخا فهو الاخر لانه لا يبيد الشراء في زمان
لان ناسخه فيما قبل فانه يقع الاخر به فاق وفل احداهما فم يوقف
الاخر فهو لصاحب الوفاء بثبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخر
ان يكون قبله او بعد فلا يفضله بالمشكوك ان لم يتركه وانما وقع
احدهما فيضه او في وقته ومناه ان في ذلك لانه ملكه من قبضه بولا
على سوا سائر اية في لانه استويا في الزمان فلا يفسد البدل ان يسه
بالشك والاول في الاخر في ما لا يبيد الا ان يشهد وان شراؤه
فيل شرا صاحبه البدل ان الصريح بنوف اللذلة **قال** وان ادعى
احد ما شرا الاخره وبيضا معناه من صاحب البدل واما ما بيته
و لا ناسخ معهما فالشراء اوله لان الشراء اولى للكونه مقاربه
من الجانبي و لانه يثبت الملك بنفسه فالملكه اليه بنوف على
القبض والاشارة والصدق فمع القبض لما يثبت في البيه والقبض
والصدق في سواه حتى يفضي بينهما لا استغناءهما في وجه التبرج ولا ترجيح
بالقبض لانه يرجع الى الملك ولا يرجع لمخبر فاقم في احوال وهذا فيما
الاول في البيع
الصدق
الاشارة
القبض
الملك
الاشارة
القبض
الصدق
الملك

وهذا عند ابي يوسف **قال** في بيع الشراء والبيع في المثل في الفقه
لانه اكد العمل بالبيته في تقديم الشراء اذا التزم في عا عين
مملوك للغير صحيح ويجب فيه عند غلبة تسليمه وان ادخل اصحابها
رهنه وبيضا في الاخره وبيضا واما ما بيته فالرهن اولى
هذا استحسانا في الغالب اولى لانها يثبت الملك والرهن
لا يثبت وجه الاستحسان المقبوض حكم الرهن معنوي وحكم
البيته غير معنوي وعند الفهم اولى بخلاف البيه بشرط العوض لانه
بيع اثناءه والبيع اولى من الرهن لانه عند ضمانه يثبت الملك
ومعنى والرهن لا يثبت الاعتماد الملك مع الصورة وكان البيع
اوله فكذا البيه بشرط العوض وان افا ما اخراجا البيه على الملك
والناسخ فاصحاب الناسخ الاقدم اوله لانه اقبل انه اولى بالملك
فلا يملك الملك الا من جهه فيه ولم يبق الاخر منه **قال** ولو ادعى الذي

وهذا عند ابي يوسف **قال** في بيع الشراء والبيع في المثل في الفقه
لانه اكد العمل بالبيته في تقديم الشراء اذا التزم في عا عين
مملوك للغير صحيح ويجب فيه عند غلبة تسليمه وان ادخل اصحابها
رهنه وبيضا في الاخره وبيضا واما ما بيته فالرهن اولى
هذا استحسانا في الغالب اولى لانها يثبت الملك والرهن
لا يثبت وجه الاستحسان المقبوض حكم الرهن معنوي وحكم
البيته غير معنوي وعند الفهم اولى بخلاف البيه بشرط العوض لانه
بيع اثناءه والبيع اولى من الرهن لانه عند ضمانه يثبت الملك
ومعنى والرهن لا يثبت الاعتماد الملك مع الصورة وكان البيع
اوله فكذا البيه بشرط العوض وان افا ما اخراجا البيه على الملك
والناسخ فاصحاب الناسخ الاقدم اوله لانه اقبل انه اولى بالملك
فلا يملك الملك الا من جهه فيه ولم يبق الاخر منه **قال** ولو ادعى الذي